النسخ وهو ازالة الحكم السابق بنص آخر يعرض
لا يدخل الا على الاحكام الفروعية واعتقاد وجوب
الايمان وتحريم الكفر من اصول الدين لا من فروعه
وان كانت تفصل الوجوب والحرمية من الاحكام الفروعية
فليحرر وفي مختصر مختصر المنازل في اصول الفقه
للشيخ طاهر بن حسن الحلبي وشرحه لفظ ملوبا الحنفي
والصحيح ان شرايع من قبلنا ما ورد منها لفوايدنا
ثم اورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا الآية
والارض يصير ملكا للوارث مخصوصا بتركه الحالي بيق الا
عتماد لكتبهم للتحريف اي والتغيير والتبديل قلنا
انما يازمنا اذا نقل الله ورسوله من غير انكار فيعلم
على انه شريعة لرسولنا صلى الله عليه وسلم وتقليد
التحابة وهو اتباعه في قوله وفعله معتقد الحقيته
من غير تامل في الدليل واجب يترك به القياس
في غير ما ثبت فيه الخلاف بينهم فايدة اخرى
فالية العقايد السنانية المعروفة بالدر المنضود
تنبيها ان قولهم الايمان الاجمالي هو ان يعتقد
بالله وبرسوله وبكل ما جاء به الرسول من عند الله
وعلم انه من الدين ضرورة فيه تفصيل وهو ان
ما جاء به الشارع واخبر عنه مما يجب اعتقاده
ان ورد على طريق الاجمالي وعلم اجمالا فيكفي فيه
الاعتقاد والمعرفة الاجمالي والا فلا اي وان
كان على طريق التفصيل لم الاجمالي فاذ يكفي الاجمال

بل

بل يجب اعتقاده ومعرفته على طريق التفصيل
انتهى وبه قال ابن الكمال في عقيدته المسماة
باسرار الغارفين والفرق واضح بين ان يكون
التصديق بنفسه ومعرفة ما ذكر اجماليا او
تفصيليا وبين ان يكون الاجمال والتفصيل
في دليل المعرفة ثم المكلف من حيث الايمان اتفاقا
هو البالغ العاقل وان لم تبلغه الدعوة عندنا
حيث يستدل على صانع العالم بصنوعاته تبعا
الاشعري فانه يوقفه الى بلوغ الدعوة اليه فهو
يوقف المكلف في اصول الدين وفروعه على ما
توقفه اليه بخلاف في فرع الدين ودخل في المكلف
كابنا من كان من حر وحر وعبد وامة فانهم
مكلفون بمعرفة العقايد عن الادلة ان وجدت
الاهلية واكتفاهم التقليد ثم التكليف طلب ما فيه
كلفة وحقيقته في العرف الحكم على كل فرد حقيقي
لا يبقى فرد كما في شرح ام البراهين التكليف
وقال الهدهدي في شرح ام البراهين التكليف
ما جوز من التكليف وهو الزام ما فيه كلفة من
الاوامر والنواهي على قول او طلب ما فيه كلفة
على القول الاخر واقول التعريف الاول يناسب
لمعناه العرف الشرعي والثاني لمعناه اللغوي
لان في تعريف التكليف قولين لغة او عرفا كما
يتوهم تدبر فايدة قال الصاحب التهذيب في علم التوحيد